الجمعية ترصد تأخير تنفيذ أوامر العلاج في الهيئات الطبية في مناطق المملكة

طالب مصدر مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الهيئات الطبية في كافة مناطق المملكة العمل على سرعة البت في الأوامر الموجهة لها لعلاج المرضى، لا سيما وأن فروع الجمعية في المناطق تلقت عدداً من الشكاوى ضدها بسبب تأخير تنفيذ أوامر العلاج لعدة شهور، مما يزيد معاناة المرضى، وفي سياق متصل قال المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجدة الدكتور حسين الشريف «تلقى الفرع العديد من الشكاوى حول التأخير أو الرفض للعلاج في الخارج، حيث أننا نتعامل مع تلك الشكاوى بالتواصل مع الشؤون الصحية في المنطقة لمساعدة هؤلاء المحتاجين، ولكن الإشكالية في الأمر أن المعلومة لا تصل للمريض أو أسرته بالطريقة التي تجعله يقتنع بذلك، حيث إن البعض لا يتوفر له علاج خارج المملكة أو لا يختلف علاجه عن ماهو موجود في المستشفيات».

الشريف: لابد من تفعيل المجلس الأعلى للمعاقين

د. حسين الشريف

طالب الدكتور حسين الشريف المشرف العام على فرع الجمعية بجدة بتفعيل المجلس الأعلى للمعاقين والمنصوص عليه في نظام رعاية المعوقين في المملكة الذي صدر بموجب المرسوم الملكي بالرقم (م/٣٧) وتاريخ ١٤٢١/٩/٢٣هـ القاضي بالموافقة على قرار مجلس الوزراء بالرقم (٢٢٤) وتاريخ ١٤٢١/٩/١٤هـ، والتي أكدت المادة الأولى فيه على إنشاء المجلس الأعلى للمعاقين، فيما أكدت المادة الثامنة على ربطه بمجلس الوزراء مباشرة، مؤكداً أن لذلك المجلس المزيد من النتائج الإيجابية على تلك الفئة لا سيما وأن وجوده سيساعد في التنسيق بين الجهات المختصة للاهتمام بحقوقهم.

وأضاف «نحن في الجمعية نتعامل مع المعاقين على جزئين متوازيين، أولاً اعتبار أنَّ لهم حقوقاً مثل أي مواطن ومواطنة في هذا البلد الغالي، والآخر باعتبار أن لهم حقوقاً خاصة نتيجة أوضاعهم، كونهم من ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقة والمنصوص عليها في أنظمة المملكة والاتفاقية الدولية، كما أن الجمعية هي صوت للمعاق والمعاقة، وتدافع وتطالب بتنفيذ الأنظمة المتعلقة بهذه الفئة الغالية، كما أصدرت الجمعية كتيب تثقيفي وهو اعرف حقوقك للمعاقين لتوعيتهم وتثقيفهم بحقوقهم المنصوص عليها في الأنظمة و الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها المملكة، مشدداً على أهمية تغيير تعامل المجتمع معهم من منظور حقوقي وواجبات، وليس من منظور مكرمة أو تعاطف، ولا شك أنَّ حقوقهم تبدأ من البيت داخل الأسر ثم في المدرسة والمجتمع والأجهزة الحكومية.

الفاخري: لا بد من توعية الفتيات بقضية التحرش الجنسي وكيفية التبليغ عنه

قال عضو الجمعية والمستشار القانوني الأستاذ خالد الفاخري، أن التحرش الجنسي يعتبر نوع من أنواع العنف التي قد تتعرض له الفتيات، وطالب بعدم السكوت عنه في حال التعرض له، وضرورة تبليغ الجهات المختصة عند حدوثه، مؤكداً أن عدم التبليغ والسكوت عنه، يؤدي إلى ضياع حقوق الفتيات في الحصول على الحماية اللازمة لهن، وبالتالي لا ينال المعتدي العقاب المستحق له، وأضاف «إنَّ السكوت عن المشكلة هو المشكلة، وإنّ حالات الاعتداء على الفتاة دون رضاها تكون في الفئة العمرية الأقل من ٢٣ عاماً؛ لأنَّ الفتاة لم تنفتح على المجتمع الخارجي عبر علاقات ونقاشات مع صديقاتها، ما يزيد من معرفتها بحقوقها وطريقة أخذها، وقد تحاول الفتاة الحصول على المساعدة بطرق غير صحيحة عن طريق المنتديات الإلكترونية والشات، وتعرض مشكلتها دون الإفصاح عن نفسها، ما يعرّضُهَا لنصائح مغلوطة، وقَد يستغل بعض سيِّئي السلوك ذلك، وتدخل الفتاة في طريق الانحراف.

وبين دور الجمعية عند استقبال مثل تلك القضايا، والتي تبدأ بالتنسيق مع الجهات المختصة من أجل توفير مأوى للفتاة المعتدى عليها لإبعادها عن مكان الإعتداء، ومتابعة سير القضية مع الجهات الأخرى من الأمنية وهيئة التحقيق والادعاء العام والقضاء، مؤكداً أن هناك تعاون دائم بين الجمعية ولجان الحماية من العنف، لافتاً إلى أن الجمعية تقوم بحملات توعوية وتثقيفية لتوعية الفتيات بمكشلة التحرش الجنسي وآلية التبليغ عنه والتعامل معه في حال التعرض له.

تصحيح أوضاع الجالية البرماوية وإعفائهم من رسوم الإقامة

تعتزم الجهات المختصة إلى تصحيح أوضاع أبناء الجالية البرماوية في البلاد وإعفائهم من رسوم الإقامة لمدة ٤ سنوات من تاريخ التصحيح لاسيما أنها الخطوة الأولى المصاحبة لحصر أعداد أبناء الجالية البرماوية ، وتعد هذه الخطوة تقديراً لظروفهم المعيشية ، إلى جانب حصولهم على إقامات نظامية تكفل لهم عيشاً كريماً ، وقد بدأ العمل بتلك الإجراءات يوم السبت ١٤٣٤/٥/٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٣/١٦ م من قبل لجنة أمنية متخصصة ، كما أنه تم تجهيز مقر لاستقبال طلبات التصحيح بموقف حجز السيارات بكدي بمكة المكرمة .

الجدير بالذكر أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سبق وأن قامت بمناقشة آلية تحسين أوضاع الجالية البرماوية وخصوصاً فيما يتعلق بوضعهم النظامي والحلول المقترحة لذلك مع الجهات المختصة وعرضت الجمعية الدراسات التي أعدتها من أجل العمل على تصحيح أوضاعهم ، إضافة إلى متابعة أوضاع الموقوفين منهم في مراكز الترحيل في الجوازات.